



محضر موجز للجلسة الثلاثين

الرئيس: السيد فيلشيز آشير (نيكاراغوا)

(نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢١ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة

تنظيم الأعمال

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/50/SR.30
5 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

هذه المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١٢١ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع) (A/50/30؛ A/C.5/50/5، A/C.5/50/11، A/C.5/50/23، A/C.5/50/24 و Corr.1، و A/C.5/50/29)

١ - السيد ديساي (الهند): رأى أن من المشروع أن يتوقع من لجنة الخدمة المدنية الدولية أن تكون أكثر فعالية فيما تمر منظومة الأمم المتحدة إجمالاً بمرحلة من إعادة تشكيل هياكلها. وأعرب في هذا الصدد، عن ارتياح الوفد الهندي للتدابير التي اتخذتها لجنة الخدمة المدنية الدولية لجعل أساليب عملها أكثر شفافية، وعن الأمل بشكل خاص في أن يتم أيضاً تحسين إجراءات التشاور فيما بين المنظمات وممثلي الموظفين القائمة حول وضع جدول أعمال اللجنة. وأضاف قائلاً إنه ينبغي أيضاً للجنة الخدمة المدنية الدولية أن تعقد دورات أقصر أمداً، نظراً لضرورة استخدام الموارد المتاحة على أفضل وجه.

٢ - وعرض لما سبق طرحه من اقتراحات مختلفة بشأن تشكيل لجنة الخدمة المدنية الدولية: فقد اقترح أن ينتخب جزء من أعضائها من جانب المنظمات والموظفين، أو أن تصبح اللجنة آلية ثلاثية الأطراف (الدول الأعضاء والمنظمات والموظفون). وأوضح أنه علاوة على أن ذلك سيغير من طابع اللجنة ذاتها، فإن مثل هذه التعديلات ستؤثر سلباً على مقتضيات الحيادة والاستقلال المعروضة بموجب المادة ٦ من نظامها الأساسي. ولكي تفي اللجنة بمهمتها على خير وجه، يجب أن تتألف من ممثلين منتخبين من بين مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعلى أن تكون عضويتهم قائمة على أساس فردي، كما هو الحال في الوقت الراهن.

٣ - وفيما يتعلق بمضمون التقرير المقدم من لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/50/30)، قال إن الوفد الهندي، شأنه شأن الآخرين، يرى أن تطبيق مبدأ نوبلمير لا يستهدف في نهاية المطاف سوى السماح بتحديد ما إذا كان جدول المرتبات الأساسية لموظفي الأمم المتحدة ما زال تنافسياً. ومن هذا المنظور، لن يجدي السعي بانتظام إلى تحديد الخدمة المدنية الوطنية الأفضل أجراً إذ ينطوي ذلك على مشكلة إجراء استعراضات مستمرة تؤدي إلى الاضطراب. وبما أن المرتبات الأساسية للموظفين بالولايات المتحدة تظل إجمالاً من بين أعلى المرتبات، فإن الهند تؤيد الإبقاء على النظام الحالي، مع بعض التعديلات. ومع ذلك، ينبغي للجنة الخدمة المدنية الدولية أن تواصل النظر بانتظام في الجداول الأخرى للمرتبات بحيث تتأكد من أن الفرق بين مرتبات موظفي الأمم المتحدة ومرتبات موظفي الخدمات المدنية الوطنية الأعلى ما زال معقولاً؛ فإذا أصبح هذا الفرق شاسعاً، ينبغي للجنة أن تخطر بذلك الدول الأعضاء.

٤ - وأضاف قائلاً إن المسألة الحقيقية هي معرفة ما إذا كانت المرتبات التي تدفعها المنظمات التي تطبق النظام الموحد كافية بحيث تجتذب الأفراد الذين يحوزون المؤهلات المطلوبة. وقد أعلن الأمين العام صراحة أن هيئات منظومة الأمم المتحدة لم تعد تنافسية بالمقارنة مع المنظمات الدولية الأخرى، وهي وجهة نظر تشاطره فيها لجنة الخدمة المدنية الدولية. فقد اقترحت هذه اللجنة مراجعة المنهجية المطبقة لتحديد جداول مرتبات النظام الموحد على أساس جداول مرتبات الإدارة الاتحادية للولايات المتحدة. ورغم أن الهند،

تود الحصول على بعض الايضاحات بشأن الأسباب، ولا سيما التقنية منها، التي تدعو الى التعديلات المقترحة، فهي تؤيد توصيات اللجنة، التي وافق عليها الأمين العام بالفعل، وترمي الى زيادة المرتبات الصافية بنسبة ٩,٢ في المائة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

٥ - وأوضح أن الهند، تؤيد إجمالاً زيادة المرتبات، رغم القيود التي تفرضها الأزمة المالية. وستبلغ تكلفة تنفيذ هذا الإجراء ٣٨,٨ مليون دولار عن فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، وهو مبلغ معقول لكي يلبي موظفو الأمم المتحدة باستمرار معايير المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفوق ذلك، لن يمكن تحقيق انتاجية أكبر إلا بعد أن يوضع حد لتدهور ظروف العمل. ولتحقيق ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تشرع في التعهد بتزويد الأمم المتحدة بالأموال الإضافية اللازمة، لأن المنظمة لن تستطيع أن تفي بالتزامات مالية جديدة على أساس الموارد المالية الموجودة.

٦ - السيد عطياتو (اندونيسيا): قال إن بلده يعلق أهمية فائقة على ضرورة تعزيز فعالية وإنتاجية الأمم المتحدة بحيث تتمكن من القيام بمهمتها على أحسن وجه. وفي هذا الصدد، فكما أكد الأمين العام، ينبغي إعطاء الأولوية المطلقة لتزويد المنظمة بالموارد البشرية والمالية التي تحتاج إليها لإنجاز المهام المسندة إليها على أفضل وجه. ويتوازي مع ذلك أهمية الحفاظ على وحدة النظام الموحد. ولكي يكون أداء المنظمة مرتفعاً بالفعل، يجب أن تتمكن من تعيين أشخاص رفيعي المؤهلات والإبقاء عليهم في خدماتها، مع احترام مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. ثم أعرب عن استمرار اندونيسيا في تأييد جميع الجهود التي ستبذل لتلبية هذه الضرورات الثلاث.

تنظيم الأعمال

٧ - السيد مينكفلد (هولندا): أشار الى ما سبق وتقرر بألا تعقد اللجنة جلسة رسمية عندما يكون عدد الوفود المسجلة على قائمة المتكلمين أقل من ثمانية وفود. وقال إنه يود أن تتقيد الوفود بهذه القاعدة.

٨ - الأمين: قال إن الأمر لا يتعلق بالتشكيك في هذه القاعدة، بل باستخدام خدمات المؤتمرات الموضوعية بتصرف اللجنة الخامسة على أفضل وجه. وفي هذه الحالة، كان من المزمع عقد مشاورات غير رسمية في نهاية هذه الجلسة، وبالتالي، فبدلاً من تأجيل الكلمات التي سيلقيها المتحدثون المسجلون الى جلسة لاحقة، رأت الأمانة العامة الإبقاء على هذه الجلسة. وفي هذا المضمار، سيكون من المناسب أن تسهل الوفود أعمال اللجنة بألا تنتظر حتى نهاية مناقشة مسألة ما لكي تسجل نفسها على قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥